

المقابلة

الباحث السياسي الجزائري

الهوراري عدي

- قيادة الجيش ترفض الاعتراف، بمطالب

الحراك لكنها ستضطر لقبولها

- مايريده الجزائريون هو دولة القانون

والتداول على السلطة

■ ما هي قراركتم للمواجهة الدائرة بين الحراك والجيش؟ وما هي مآلها المحتملة؟

المواجهة بين هيئة أركان الجيش والحراك مستمرة، لأن الأولى تحاول معرفة مدى استعداد الجزائريين للاستمرار في

الاحتجاجات الشعبية. هي راهنت على إبهامك الرئيس والنواب عبر تزوير الانتخابات التشريعية، مما يمنح الأغلبية البرلمانية شهر الصيف والعطلة الجامعية قد يفضيان إلى تراجع تصميم المظاهرين. علينا ترقب قرارات مهمة بعد شهر أو شهرين، لأن وضع قيادة الجيش صعب جدا. لقد باتت عقبة تحول

دون التأسيس لشرعية جديدة بعد استقالة بوتفليقة. لم يعد للنظام قاعدة اجتماعية، وخيار القمع لا يلاقى إجماعاً بين الجنرالات.

سيعرضون في نهاية المطاف تسوية على المظاهرين العازمين على فرض تغيير النظام.
المواجهة ستوقف عندما تعترف قيادة الجيش بمشروعية مطالب الحركة الشعبية. البلاد

الجزائر

السلطة متمسكة بانتخابات قبل نهاية العام :

نحو مواجهة

مع الحراك الشعبي؟



يصر المتظاهرون على رفض إجراء الانتخابات، في ظل وجود بن صالح وبدوي(أف ربر)

اجرتها.
لينا كوشو

يره عالم الاجتماع الجزائري والاساذ في معهد المومر السياسية الهواربي عدي.
أن رفض قيادة الجيش الاعتراف بمشروعية مطالب الحركة الشعبية هو الذي يؤدي إلى تعقيد الازمة السياسية في هذا البلد.
وإذ بلغت في مضايقة مع «الخبار»، إلى أن المشكلة تكمن في غياب ثقة الناس بقيادة المؤسسة العسكرية التي سبق أن رعت تزوير الانتخابات. فهو يشدد على أن ما يطمح إليه الحراك ليس مستحيلا ولا تعجيزيا. إذ يتلخص في دولة القانون والتداول على السلطة عبر الانتخابات وحرية التعبير

مهمتها في تنظيم انتخابات نزيهة.
الجنرالات المعطى لهم بين الاعتبار؟

يوافقون في خطابهم المعلن على العملية الانتقالية، لكنهم يرون أن الرئيس المنتخب الجنرالات والنظام بإضعاف الأمة بسبب الفساد. ليس جميع الجنرالات فاسدون، ولكن في لغة الشارع الجزائري، كلمة جنرال باتت مرادفة للفساد.
كماذا؟ لأن الجنرالات الذين

يعينون الرئيس والنواب يضعون أنفسهم فوق القانون. لا يتجرأ أي قاض على ملاحقة جنرال فاسد أو متهم بالقيام بأشطة غير مشروعة في مثل هذه الظروف. لم يعد لوطنية الجنرالات من صدقية.
الحراك الشعبي يمثل أبعائنا الوطنية عبر عنه مئات المظاهرين الذين حملوا العلم الوطني باعتزاز.
لقد أهان النظام رموز الأمة، وخان ذكري الشهداء عندما ذهب بوتفليقة للعلاج في مستشفى للجيش الفرنسي الذي قصف بالنابالم القرى الجزائرية خلال حرب التحرير.
أما بالنسبة إلى الجيش، فإن المظاهرين، الذين لم يتوقفوا عن ترداد شعار «الجيش والشعب إخوة»، يميزون بين قيادته، التي تحولت منذ زمن بعيد إلى لاعب سياسي لا دستوري، وبين القسم الأعظم منه الذي يشكل مؤسسة من مؤسسات الدولة.
هناك اعتراض على الدور السياسي لقيادة الجيش، من دون عداء للجيش كمؤسسة.

■ إذا كانت طبيعة النظام تمنع تحوله إلى جمهورية مدنية ومجتمع ديمقراطي، ما يدعو بالحراك إلى تبني لاعبين من «الجمع المدني» يتمتعون وخدم بالشرعية في نظره لتأمين الانتقال نحو الديمقراطية.

ألا يعني هذا الأمر فرض منظومة أيديولوجية أحادية لا تحظى بدعم كتل اجتماعية وازنة؟

المجتمع الجزائري، كما جميع المجتمعات الأخرى، منقسم أيديولوجيا وسياسيا. لا وجود لمجتمع يسوده الانسجام الكامل على المستوى السياسي. هذا حلم الخيـار

الشعوي الذي فشل في العالم العربي. ما تمنح إليه الحركة الشعبية، كما يظهر ذلك في شعاراتها الرئيسية، هو دولة القانون والتداول على السلطة عبر الانتخابات وحرية التعبير. انتصار التيار العلماني أو الإسلامي في الانتخابات لا أهمية له. المهم أن نكونوا مستعدين لمغادرة السلطة إن خسروا الانتخابات. هذا ما يريده الجزائريون. يريدون أيضا أن تكون لهم القدرة على محاسبة الحاكم انتخابيا، ومعاقبتهم إن لم يفوا بوعودهم، وأن يقاضوا أمام المحاكم إن سرقوا أموال الدولة. ما زال الجنرالات يرفضون هذه المطالب، لكنهم سضطرون في النهاية إلى الموافقة عليها، لأنه لا خيارات بديلة لديهم.



لا بريد الجزائريون

ان يخلار

الحراكالت الرئيس

والنواب عبر

نزور الانتخابات

التشريعية

(أف ر ب)

مصر

شهادة رجل أعمال هارب:

فسادٌ ومحسوبياتٌ واعتباط

علماً بأنه تقرر بناء الفندق في ضاحية التجمع الخامس التي تعاني فئاقها من انخفاض نسبة الإشغال فيها، فضلا عن مساوئ اختيار موقع يطل على طريق سريع. يقول الممثل المصري الهارب حديثا، وفق فيديو نشره على صفحته في «فايسبوك»، إن قرار بناء الفندق جاء بسبب الصداقة التي تجمع السيسي شخصيا ومدير الفندق الذي كان يعمل معه إبان عمل الرئيس في المخابرات، إلى درجة أن مدير الفندق الذي قرر إنشاء فرع آخر اختار الموقع الجديد أمام فيلته.

هكذا، يجري اتخاذ قرارات تنفيذ المشروعات من قبيل المخابرات، بينما تقوم على التنفيذ «الهيئة الهندسية» التابعة للقوات المسلحة، وهي بدورها تسند العمل إلى مقاول يباشر التنفيذ الفعلي، وبذلك يكون التعامل مع جهات

عديدة تعمل ويتأخر حصولها على الأموال وسط صراعات في الجيش، وهي تحاول تعويض المقاولين عن خسائر التعويم» عندما جرى تخفيض قيمة الجنيه بنسبة 100% قبل نحو ثلاث سنوات.

على رغم المخالفات الكثيرة التي تحدث بها الجيش، يقول علي إنه خسر أكثر من 220 مليون جنيه مصري بسبب الجيش وتدخلاته، كاشفاً عن كواليس لقضايا، وإن كانت معلومة لدى كثيرين، لكنها لم تجد من يدعمها بأسانيد حقيقية، ولا سيما في ما يتعلق بالصراع بين أجنحة الجيش في تنفيذ المشروعات المختلفة، وتسريع معدلات التنفيذ استجابة لرغبات الرئيس عبد الفتاح السيسي في افتتاح المشروعات خلال «زمن قياسي».
وقال فساد ذكرها على الأرقام، منها 60 مليون جنيه كلفة تطورات استراحة السيسي الشخصية بعد تولي الأخير منصب وزير الدفاع، إبان حكم الرئيس الراحل محمد مرسي، سرورا ببناء استراحة خاصة في العمورة بكلفة 225 مليوناً ليقضي فيها الرئيس إجازة عيد الأضحى الماضي، حيث عقد اجتماعات في الاستراحة الرئاسية الجديدة، كما طلبت السيدة الأولى، انتصار السيسي، تعديلات في الاستراحة كلفت 25 مليوناً، فضلاً عن هدم الاستراحة بالأساس وإعادة بنائها مرة أخرى لتكون جديدة وليست نفسها التي أقام فيها الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك وزوجته، علماً بأن العمورة هي الوجهة المفضلة للسيسي ليقضي فيها إجازته.

أما في عمليات الإسناد المباشر إلى الشركات، فثمة تفاصيل كثيرة تكشف علنا للمرة الأولى، بداية من حصول المقاولين على الإعتمادات المالية من البنوك بموجب موافقات الجيش على حكم السيسي، لكن حديثه هو الأخر منذ وصول «الجنرال» إلى الحكم، خاصة أنه يحك الكثير من التفاصيل التي لا تزال في جعبته. فهل يفأوضه جديد بكلفة تصل إلى أكثر من ملياري جنيه، وبدء تنفيذ الحفر في اليوم التالي مباشرة لإعناق الرئيس بحتى عة التنفيذ،

مقد محمد عبد لإقامته في إسبانيا بصفحة مشروع تجاري حتى يبعه شركته (تم الوبه)



للمرة الأولى، يخرج أحد من

السيسي ليكشف جزاءات

الصدوق والأسود. قصصٌ

مصروفةٌ بعناوينها

العامة، لكن كانت تنفصها

تفاصيل التضيّد. وشهادة

«شاهد من أهله»، أعدّ

محمد علي جيدا المره

قبل ان ينشر الفيديو الالوك

القاهرة - الأخبار

من ممثل غير مشهور إلى «أجرا شاب في مصر». هكذا تحول محمد علي (45 عاماً) ليكون حديث مواقع التواصل الاجتماعي. رجل الأعمال، الذي احترف التحليل كهاو ونتاج فيلماً من بطولته (اسمه «البر الثاني») وتناول مشكلة الهجرة غير الشرعية، هو نفسه الذي خرج متحمدا على الجيش والمخابرات بعد أكثر من 15 عاماً قضاها عبر شركته مقالاً منفذاً للمشروعات التي يتوكل بها الجيش. يقول علي إنه خسر أكثر من 220 مليون جنيه مصري بسبب الجيش وتدخلاته، كاشفاً عن كواليس لقضايا، وإن كانت معلومة لدى كثيرين، لكنها لم تجد من يدعمها بأسانيد حقيقية، ولا سيما في ما يتعلق بالصراع بين أجنحة الجيش في تنفيذ المشروعات المختلفة، وتسريع معدلات التنفيذ استجابة لرغبات الرئيس عبد الفتاح السيسي في افتتاح المشروعات خلال «زمن قياسي».

وقال فساد ذكرها على الأرقام، منها 60 مليون جنيه كلفة تطورات استراحة السيسي الشخصية بعد تولي الأخير منصب وزير الدفاع، إبان حكم الرئيس الراحل محمد مرسي، سرورا ببناء استراحة خاصة في العمورة بكلفة 225 مليوناً ليقضي فيها الرئيس إجازة عيد الأضحى الماضي، حيث عقد اجتماعات في الاستراحة الرئاسية الجديدة، كما طلبت السيدة الأولى، انتصار السيسي، تعديلات في الاستراحة كلفت 25 مليوناً، فضلاً عن هدم الاستراحة بالأساس وإعادة بنائها مرة أخرى لتكون جديدة وليست نفسها التي أقام فيها الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك وزوجته، علماً بأن العمورة هي الوجهة المفضلة

للسيسي ليقضي فيها إجازته.
أما في عمليات الإسناد المباشر إلى الشركات، فثمة تفاصيل كثيرة تكشف علنا للمرة الأولى، بداية من حصول المقاولين على الإعتمادات المالية من البنوك بموجب موافقات الجيش على حكم السيسي، لكن حديثه هو الأخر منذ وصول «الجنرال» إلى الحكم، خاصة أنه يحك الكثير من التفاصيل التي لا تزال في جعبته. فهل يفأوضه جديد بكلفة تصل إلى أكثر من ملياري جنيه، وبدء تنفيذ الحفر في اليوم التالي مباشرة لإعناق الرئيس بحتى عة التنفيذ،

السابق، عبد العزيز بوتفليقة.

ويرفض المتظاهرون، بحسب الشعارات التي يرفعونها، تنظيم انتخابات بتعديلات شكلية في القوانين الحالية، ويعتبرون ذلك مُحاولَة من النظام الحالي لإعادة

إنتاج نفسه عبر تغيير في الواجهة المدنية فقط للحكم. ويات بُخشي في حال مضى الدولة في تنظيم الانتخابات في التوقيت الذي أعلنه رئيس أركان الجيش، حدوث مواجهة بينها وبين المتظاهرين الذين لا يزالون إلى اليوم يتمسكون بسلمية مطالبهم، وتُراهن السلطة في المقابل على عدد من الشخصيات التي أبدت استعدادها للمشاركة في الانتخابات من أجل نقادي الغاها،

مظلم حدث مع الانتخابات التي كانت مقررة في 4 تموز/ يوليو. وتوجد الكثير من الشخصيات التي تُحتظر مشاركتها، مثل بلعيد عبد العزيز، رئيس «جبهة المقابيل على عدد من الشخصيات التي أبدت استعدادها للمشاركة في الانتخابات من أجل نقادي الغاها، وهو ما جعل الكثيرين يستغربون وصوله إلى منصب الأمين العام لهذا الحزب، خصوصاً أنه كان من أكثر المترشحين للرئيس السابق، ومن دعاة ترشيحه لولاية رئاسية خامسة. وظهرت سريعا قراءات لهذا الخبر، مفادها أن السلطة تريد إعادة ترميم حزبهما المفضل بواجهة مقبولة، من أجل تحضيره الجيد للانتخابات الرئاسية.

”

نُقابك دعوة قائد صالح إلى إجراء الانتخابات قبل نهاية السنة العديده من الوقت

“

المحتالي، فيما يبدو بن صالح أقرب للتواري، حيث لم يصدر عنه خطاب منذ نحو شهرين.

وتُقابل دعوة قائد صالح إلى إجراء الانتخابات من أجل نقادي الغاها، من العوائق التي قد تحول دون تنظيمها، وفي مقدمتها غير مباشر رئيس الدولة، إذ سبق له الاعتراض أيضاً على مسألة إطلاق ما يُعرف بسجناء الرأى ورفع الطرף المُعتبر عنه كل يوم جمعة، إذ يصو المظاهرون على رفض إجراء الانتخابات في ظل وجود عبد الغادر بن قزينة، في الرئاسة ونور الدين بدوي على رأس الحكومة، وهما وجهان محسوبان على نظام الرئيس

17 الـخبـار — الـرغماء 4 ابـلـهـك 2019 الـمـعد 3847 العالم